تاريخ الإرسال (2020-04-13)، تاريخ قبول النشر (2020-05-10)

د. أحمد عبد الله أحمد

اسم الباحث:

قسم أصول الدين-كلية الدعوة وأصول الدين-
جامعة العلوم الإسلامية العالمية-الأردن

اسم الجامعة والبلد:

دراسة في الأحاديث المعلولة بالتدليس في علل ابن أبي حاتم

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

Drabo3mr@yahoo.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.2/2021/2>

الملخص:

اعتنى العلماء في كتب علوم الحديث بمبحث التدليس ففصلوا في أنواعه وأحكامه لما يترتب عليه من قبول أو رد الحديث، بل وأفرد المدلسون في مصنفات خاصة مع بيان طبقاتهم، وفي صحيح البخاري ومسلم أحاديث كثيرة لمدلسين بالعننة، تناولها أهل العلم بالدراسة، فجاءت هذه الدراسة في الميدان التطبيقي في كتاب من أهم كتب العلل للنظر في طريقة العلماء النقاد الأوائل في التعامل مع عننة المدلس، فكانت النتيجة أنهم لا يعلنون بمجرد العننة بل إذا قامت القرائن على وقوع التدليس منهم حتى ولو صرحوا فيه بالسماع.

كلمات مفتاحية: علل ، التدليس ، حديث ، ابن أبي حاتم.

Title in English (A study of the hadiths that are proven to be fraudulent in the causes of ibn Abi Hatim)

Abstract:

In the science of hadith books, the scholars took care of the topic of fraud, so they elaborated on its types and rulings for the consequent acceptance or restitution of the hadith. Indeed, the fraudulent individuals were singled out in special works with their classes explained. Applied in a book of the most important ills to look at the way the first critical scholars in dealing with the curse of Al-Mudallos, the result was that they are not upheld by mere stubbornness, but if the evidence was based on the occurrence of fraud, even if they had gone on to hear it.

Keywords: ills, fraud, Hadith, Ibn Abi Hatim.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإن من مباحث علوم الحديث المهمة مبحث التدليس، وقد تتابعت كتب علوم الحديث على الحديث عنه وبيان أنواعه وأقسامه والتمثيل له، ومعرفة المدلسين ودرجاتهم وحكم حديثهم، ومن التفريعات الهامة في هذا الموضوع: بيان حكم أحاديث المدلسين في الصحيحين كون هذه الكتب حوت الصحيح ورغم ذلك روت لمدلسين أحاديث كثيرة بالنعنة، فما حكم مرويات هذا النوع من الرواة؟

والمسألة جد كبيرة لما يترتب عليها من قبول أو رد الحديث، ولما كانت الكتابات النظرية في المسألة كثيرة أحببت أن أُلج التطبيق العملي بدراسة الأحاديث المعلولة بالتدليس في كتاب من أشهر كتب العلل ألا وهو علل ابن أبي حاتم، فكانت نواة هذا البحث.

مشكلة الدراسة:

السؤال الرئيس في هذه الدراسة ما هو الواقع التطبيقي في التعليل بالتدليس في كتاب علل ابن أبي حاتم؟ ويتفرع منه ما يلي

- 1- هل هناك تعليل بالتدليس في علل ابن أبي حاتم؟
- 2- ما حجم المرويات المعللة بالتدليس في هذا الكتاب؟
- 3- هل التعليل بالتدليس بمجرد النعنة؟ أم هناك أحوال وقرائن؟
- 4- من هم الرواة الذين أعل أبو حاتم حديثهم بالتدليس؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- 1- بيان واقع التدليس في كتاب ابن أبي حاتم.
- 2- بيان حجم المرويات المعللة بالتدليس في كتاب ابن أبي حاتم.
- 3- معرفة طريقة العلماء في التعليل بالتدليس والأحوال والقرائن التي يعملون بها.
- 4- معرفة الرواة الذين يُعل بتدليسهم.
- 5- بيان حكم النعنة في حديث المدلس ومتى يرد بها الحديث؟

أهمية البحث:

1- التدليس علة، وقد تنازع العلماء في حكم حديث المدلس، فجاءت هذه الدراسة التطبيقية لدراسة هذا الأمر.

2- اشتهر عند كثير من المعاصرين ممن اشتغل بالتصحيح والتضعيف رد الحديث بمجرد النعنة، فجاءت هذه الدراسة لبيان الواقع التطبيقي في كتب العلل.

منهجية البحث:

سلكت في هذا البحث المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء الأحاديث المعلولة بالتدليس في علل ابن أبي حاتم.

المنهج النقدي: تخريج هذه الأحاديث ودراستها وبيان كيفية التعليل بالتدليس فيها.

الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود علمي على دراسة تطبيقية في كتب العلل لهذه المسألة بهذه الطريقة العملية.

منهجية العمل في البحث:

- 1- قمت بجمع الأحاديث المعلولة بالتدليس في علل ابن أبي حاتم.
- 2- تخريج هذه الأحاديث من مصادرها الأصلية؛ فالعلة لا تُدرك إلا بجمع الطرق والمقارنة بينها، ومن باب الأمانة العلمية فإنني قد استقدت من تخريجات محققي علل ابن أبي حاتم الطبعة التي أشرف عليها الدكتور سعد الحميد.
- 3- الرجوع الى كتب العلل والنقد والاستفادة من تعليقات ونقادات الأئمة الكبار، وقد ساعدت كثيراً في تحرير مواطن العلة وفهم كلام أبي حاتم وصاحبه أبي زرعة رحمهما الله.

خطة البحث:

ويتكون هذا البحث مما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

المبحث الثاني: تعريف التدليس لغة واصطلاحاً.

المبحث الثالث: حكم حديث المدلس.

المبحث الرابع: الأحاديث التي أعلاها أبو حاتم بالتدليس في علل ابنه

وعلى الله التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: التعريف بالإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي حاتم الرازي:

هو مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ مِهْرَانَ

مَوْلَاهُ: سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً.

وَأَوَّلُ كِتَابِهِ لِلْحَدِيثِ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَهُوَ مِنْ نَظَرَاءِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ طَبَقَتِهِ، وَلَكِنَّهُ عُمِرَ بَعْدَهُ أَزِيدَ مِنْ عَشْرِينَ عَاماً.

سَمِعَ: عُبيدَ اللَّهِ بْنَ مُوسَى، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، وَالْأَصْمَعِيَّ، وَقَبِيصَةَ، وَأَبَا نُعَيْمٍ، وَعَفَّانَ، وَعُثْمَانَ بْنَ

الْهَيْثَمِ الْمُؤَدِّ، وَأَبَا مُسَهَّرٍ الْغَسَّانِيَّ، زَيْدَ الْأَنْصَارِيِّ النَّخَوِيِّ،..وجمع كبير

وَيَتَعَدَّى اسْتِثْصَاءَ سَائِرِ مَشَائِخِهِ.

فَقَدْ قَالَ الْخَلِيلِيُّ: قَالَ لِي أَبُو حَاتِمٍ اللَّبَّانُ الْحَافِظُ: قَدْ جَمَعْتُ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، فَبَلَّغُوا قَرِيباً مِنْ ثَلَاثَةِ

الْأَفِّ

حَدَّثَ عَنْهُ: وَلَدُهُ الْحَافِظُ الْإِمَامُ؛ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَيُؤْتَسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَالرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ

الْمُؤَدِّ شَيْخَاهُ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَفِيقُهُ وَقَرَابَتُهُ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ، وَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَأَبُو

عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ - فِيمَا قِيلَ - وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ فِي (سُنَنِهِمَا) ، وَأَبْنُ صَاعِدٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ

الْإِسْفَرَايِينِيُّ.....وغيرهم

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ إِسْحَاقَ الْقَاضِي يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنَ الْوَالِدِ. وَكَانَ قَدْ لَقِيَ أَبَا بَكْرَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنَ نُمَيْرٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَيَحْيَى الْحِمَازِيَّ .
 قَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ أَبُو حَاتِمٍ أَحَدَ الْأَيْمَةِ الْخَفَاطِ الْأَثَابِ .
 قَالَ الْخَلِيلِيُّ: كَانَ أَبُو حَاتِمٍ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ، وَفِيهِ النَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، سَمِعْتُ جَدِّي وَجَمَاعَةً، سَمِعُوا عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْقَطَّانَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ أَبِي حَاتِمٍ!
 فَقُلْنَا لَهُ: قَدْ رَأَيْتَ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيَّ، وَإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي؟
 قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَجْمَعَ مِنْ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَا أَفْضَلَ مِنْهُ.
 وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الناقد، شيخُ المُحدِّثين... كَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، طَوَّفَ الْبِلَادَ، وَبَرَعَ فِي الْمَشْرِ وَالْإِسْنَادِ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَجَرَحَ وَعَدَلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ.
 توفي سنة سبع وسبعين ومائتين¹.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام أبي زرعة الرازي:

هو عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ قُرُوحٍ.
 مَوْلَاهُ: بَعْدَ نَيْفٍ وَمَائَتَيْنِ.
 وَقَدْ سَمِعَ مِنْ: مُحَمَّدِ بْنِ سَابِقٍ، وَثَرَّةَ بْنِ حَبِيبٍ، وَأَبِي نُعَيْمٍ، وَالْقَعْنَبِيِّ، وَخَلَادِ بْنِ يَحْيَى، وَعَمْرِو بْنِ هَاشِمٍ، وَعَبَّاسِ بْنِ مِينَاةٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيِّ، وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيِّ، وَخَلَقَ كَثِيرًا.
 وَطَلَبَ هَذَا الشَّأْنَ وَهُوَ حَدَّثَ، وَارْتَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ وَالْجَزِيرَةِ وَخُرَاسَانَ، وَكَتَبَ مَا لَا يُوصَفُ كَثْرَةً.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو حَفْصٍ الْفَلَاسِيُّ، وَحَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْخَطْمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَالرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ - وَهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ - وَابْنُ وَارَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَخَلَقَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ... وغيرهم
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةٍ: سَمِعْتُ النَّجَّادَ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَحْمَدَ، يَقُولُ: لَمَّا وَرَدَ عَلَيْنَا أَبُو زُرْعَةَ، نَزَلَ عِنْدَنَا، فَقَالَ لِي أَبِي: يَا بُنَيَّ! قَدْ اعْتَضْتُ بِنَوَافِلِي مَذَاكِرَ هَذَا الشَّيْخِ .

وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَزْرَةَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ، يَقُولُ: كَتَبْتُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الرَّازِيِّ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِائَةَ أَلْفٍ. فَقُلْتُ لَهُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ، تَقْدِرُ أَنْ تُمْلِيَ عَلَيَّ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ حِفْظٍ؟
 قَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِذَا أُلْقِيَ عَلَيَّ عَرَفْتُ .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: أَحْفَظُ مِائَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ، كَمَا يَحْفَظُ الْإِنْسَانُ: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} [الإخلاص: 1] وَفِي الْمَذَاكِرَةِ ثَلَاثَ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنْ أَبِي زُرْعَةَ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الرَّازِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ سَابُورٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْعِرَاقِ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ:
 صَحَّحَ مِنَ الْحَدِيثِ سِتِّ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ وَكَسَّرَ، وَهَذَا الْفَتَى - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ - قَدْ حَفِظَ سِتِّ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ.

¹ - الذهبي، سير أعلام النبلاء (247/13-260). وانظر ، الخطيب ، تاريخ بغداد (73/2-77).

قال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاعَانِيُّ: أَبُو زُرْعَةَ يُشَبَّهُ بِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ .
 قَالَ الْخَطِيبُ : وَكَانَ إِمَامًا رِبَازِيًّا، حَافِظًا مُتَقِنًا مُكْتَرِبًا ... جَالَسَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَذَكَرَهُ.
 وقال الذهبي: الإمام، سَيِّدُ الْحَفَاطِ.
 توفي سنة أربع وستين ومائتين¹.

المبحث الثاني: تعريف التدليس لغة واصطلاحاً. أولاً: التدليس لغة.

أصل التدليس من الفعل دلس، قال صاحب معجم مقاييس اللغة:
 الدَّالُّ وَاللَّامُ وَالسِّينُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى سِتْرٍ وَظُلْمَةٍ. فَالدَّلْسُ: دَلَسَ الظَّلَامَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَا يُدَالِسُ، أَيُّ لَا يُخَادِعُ. وَمِنْهُ
 التَّدْلِيسُ فِي النَّبِيِّ، وَهُوَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَيْرِ إِبَانَةٍ عَنْ عَيْبِهِ، فَكَأَنَّهُ خَادَعَهُ وَأَتَاهُ بِهِ فِي ظُلَامٍ.
 وَأَصْلٌ آخَرُ يَدُلُّ عَلَى الْقِلَّةِ. يَقُولُ الْعَرَبُ: تَدَلَّسْتُ الطَّعَامَ، إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ قَلِيلاً قَلِيلاً. وَأَصْلٌ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْلَاسِ، وَهِيَ
 مِنَ النَّبَاتِ رِبْتٌ تُورَقُ فِي آخِرِ الصَّيْفِ. يَقُولُونَ: تَدَلَّسَ الْمَالُ، إِذَا وَقَعَ بِالْأَدْلَاسِ².
 وفي لسان العرب : وَقَدْ دَالَسَ مُدَالَسَةً وَدَلَّسَ فِي النَّبِيِّ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ عَيْبَهُ، وَهُوَ مِنَ الظُّلْمَةِ.
 وَالتَّدْلِيسُ فِي النَّبِيِّ: كَثْمَانُ عَيْبِ السَّلَعةِ عَنِ الْمُشْتَرِي؛ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَمِنْ هَذَا أَخَذَ التَّدْلِيسُ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ أَنْ يَحْدِثَ
 الْمَحْدِثُ عَنِ الشَّيْخِ الْأَكْبَرِ وَقَدْ كَانَ رَأَاهُ إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَ مَا أَسْنَدَهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ دُونِهِ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ
 الثَّقَاتِ. وَالدَّلْسَةُ: الظُّلْمَةُ³.

فالتدليس لغة هو إخفاء العيب. وهذا ما يفعله الراوي المدلس كما يأتي.

ثانياً: التدليس اصطلاحاً.

التدليس أنواع كثيرة ولست هنا بصدد الحديث عنها وعن تفاصيلها ، وإنما أردت أن أذكر بتعريف أشهر أنواع
 التدليس:

1- تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ: وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ لَقِيَةٍ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، مُوهِماً أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصِرَهُ وَلَمْ
 يَلْقَهُ مُوهِماً أَنَّهُ قَدْ لَقِيَهُ وَسَمِعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاحِدٌ وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرُ.
 وَمِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يَقُولَ فِي ذَلِكَ: (أَخْبَرَنَا فُلَانٌ) وَلَا (حَدَّثَنَا) وَمَا أَشَبَّهُهُمَا، وَإِنَّمَا يَقُولُ: (قَالَ فُلَانٌ أَوْ عَنْ فُلَانٍ) وَنَحْوُ
 ذَلِكَ⁴.

2- تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ، وَهُوَ: أَنْ يَرْوِيَ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيُسَمِّيهِ أَوْ يُكَنِّيهِ، أَوْ يَنْسُبُهُ، أَوْ يَصِفُهُ بِمَا لَا
 يُعْرِفُ بِهِ، كَيْ لَا يُعْرِفَ⁵.

3- تدليس التسوية، وقد سماه بذلك ابن القطان، وهو: أن يروي عن شيخ له ثقة، عن رجل ضعيف، عن
 ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط⁶.

¹ -الذهبي، سير اعلام النبلاء (13/ 65-85). وانظر: تاريخ بغداد: 10 / 326 - 337،

² -ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (2/ 296).

³ -ابن منظور، لسان العرب (6/ 86).

⁴ -ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص: 73).

⁵ -المرجع السابق (ص74).

⁶ -ابن رجب ، شرح علل الترمذي (2/ 825)، السيوطي، تدريب الراوي (1/ 257).

المبحث الثالث: حكم حديث المدلس:

اختلف العلماء في حكم حديث المدلس، وهذه مذاهبهم باختصار¹:

1 - عدم القبول مطلقاً: فلا تقبل روايته لما فيه من الغش والتهمة، إذ عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وهو تشيع بما لم يعط². قال الخطيب: "وقال فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث: إن خبر المدلس غير مقبول لأجل ما قدمنا ذكره من أن التدليس يتضمن الإيهام لما لا أصل له، وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة وطلب توهم علو الإسناد وإن لم يكن الأمر كذلك"³.

2 - القبول مطلقاً: قال الخطيب: "وقال خلق كثير من أهل العلم خبر المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب ولم يروا التدليس ناقضاً للعدالة وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال"⁴.

3 - قبول الرواية من المدلس إذا عُرف عنه أنه لا يدلس إلا عن ثقة، قال الخطيب: "وقال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته. وأما إذا كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه فيدلس عنه رواية مالم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة"⁵. وقال ابن عبد البر: "فمن كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا وإلا فلا"⁶.

4- قبول حديث المدلس بشرط أن لا يكون التدليس غالباً عليه. ويفهم هذا من كلام الخطيب السابق. وفي الكفاية أيضاً: عن يعقوب بن شيبه: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ عَنِ الرَّجُلِ يُدْلِسُ أَكُونُ حُجَّةً فِيمَا لَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنَا؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّدْلِيسُ فَلَا حَتَّى يَقُولَ حَدَّثَنَا⁷.

5- قبول حديث المدلس، ورد ما ثبت أنه دلسه، روى الخطيب في الكفاية عن يعقوب بن شيبه، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنِ التَّدْلِيسِ ، فَكَرَّهَهُ وَغَابَهُ ، قُلْتُ لَهُ: أَفَيَكُونُ الْمُدْلِسُ حُجَّةً فِيمَا رَوَى أَوْ حَتَّى يَقُولَ: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا؟ فَقَالَ: لَا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا دَلَّسَ.

6- ما رواه المدلس الثقة بلفظ مبين الاتصال، نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهاها قبل منه، واحتج به. قال الخطيب: "وقال آخرون: خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام فإن أورده على ذلك قبل. وهذا هو الصحيح عندنا"⁸.

المبحث الرابع: الأحاديث التي أعلاها أبو حاتم بالتدليس في علل ابنه⁹:

¹ - استفتت في هذا المبحث من بحث الوجيز النفيس في معرفة التدليس (بحث منشور في مجلة مركز البحوث والدراسات في الوقف السني - بغداد 2005م) للدكتور عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي (ص: 15)

² - ينظر: ابن الصلاح ، معرفة علوم الحديث ص 67، والسخاوي ،فتح المغيث 1/ 173

³ - الخطيب ، الكفاية ص361.

⁴ -المصدر السابق.

⁵ - الخطيب ، الكفاية ص361.

⁶ -ابن عبد البر ،التمهيد 1/17.

⁷ - الخطيب ، الكفاية ص361.

⁸ - الخطيب ، الكفاية ص361.

⁹ -تنبيه هام جدا : تخريج أحاديث البحث كله استفدته من تخريجات محققي طبعة علل ابن أبي حاتم بأشراف د.سعد الحميد.مع تصرف واختصار حيث لا داعي للتطويل، وزيادات في مواطن قليلة.

- 1- قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي العشرين¹، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما على أحدكم إذا أراد أن يتصدق بصدقة أن يجعلها عن والديه ... ؟
- قال أبي: هذا حديث منكر؛ إنما يُروى عن عباد بن كثير، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده². قال أبي: عباد بن كثير لم يدرك عمرو بن شعيب، وهو ضعيف الحديث في نفسه.
- قلت لأبي: فتخاف أن يكون الأوزاعي دلس؛ بلغه عن عباد، عن عمرو بن شعيب، فرواه عن عمرو؟ قال: لا! ولكن أخاف أن يكون من ابن أبي العشرين.
- قلت: أليس ابن أبي العشرين ثقة؟
- قال: هو ديواني كاتب، لم يكن صاحب حديث³.
- أقول: في كلام أبي حاتم ما يلي:
- 1- حكم أبو حاتم على الحديث بالنكارة، والسبب التدليس.
- 2- استدل أبو حاتم بوقوع التدليس بوجود رواية أخرى عن عمرو بن شعيب يرويها عنه عباد بن كثير، وقد نصّ أبو حاتم نفسه على ضعف عباد. وعباد هذا ضعفه أيضاً: البخاري وأبو زرعة والنسائي وابن حبان والحاكم، ووثقه ابن معين وابن المديني⁴.
- 3- خشي أبو حاتم أن يكون ابن أبي العشرين -عبد الحميد بن حبيب- قد دلس الخبر، ولم أجد أحداً نص على أنه يدلس، ولم يذكره الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين، وهذه فائدة عزيزة من كتب العلل.
- 2- وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جلس في مجلس كثر فيه لغطه ثم قال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك⁵...، الحديث؟
- فقالا: هذا خطأ؛ رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله، موقوف⁶. وهذا أصح.
- قلت لأبي: الوهم ممن هو؟

بالإضافة إلى نقولات تتعلق بالحديث وتعليقاته استقدته منهم. فاقترضى التنويه. وهي أفضل طبعت هذا الكتاب.

¹ - ابن أبي العشرين هو: عبد الحميد بن حبيب. وروايته ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (307/53) وابن الجوزي في "البر والصلة" (179) من طريق هشام بن عمار، عن عبد الحميد بن أبي العشرين، به.

² - روايته أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (7533)

³ - ابن أبي حاتم، علل الحديث (2 / 620).

⁴ - تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص 145، البخاري، التاريخ الكبير 43/6، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 6 / 85، ابن حبان، كتاب المجروحين: 2 / 169 - 170 الذهبي، ميزان الاعتدال 370/2

⁵ - رواية ابن جريج أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (494/2-495 رقم 10415)، والترمذي (3433)، والنسائي في "الكبرى" (10230)، والعقيلي في "الضعفاء" (156/2)، وابن حبان في "صحيحه" (594) والطبراني في "الأوسط" (77)، والحاكم في "المستدرک" (537-536/1).

⁶ - هو: ابن خالد. وروايته أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (104/4)، و"الأوسط" (40/2)، والعقيلي في "الضعفاء" (156/2).

قال: يحتتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث، عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى؛ أخذه من بعض الضعفاء .
وسمعت أبي مرة أخرى يقول: لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد إلا ما يرويه ابن جريج، عن موسى بن عقبة، ولم يذكر فيه ابن جريج الخبر، فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى¹؛ إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من طرق أبي هريرة.
ورواه إسماعيل بن عياش² - هذا الحديث - فقال: حدثني سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ يذكر فيه الخبر.
قال أبي: فما أدري ما هذا؟! نفس إسماعيل ليس برواية عن سهيل؛ إنما روى عنه أحاديث يسيرة³.
أقول: في كلام أبي حاتم ما يلي:

- 1- حكم أبو حاتم على طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بالوهم، والصواب ما رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله، موقوفاً.
- 2- من الأسباب التي دعت أبو حاتم لترجيح رواية الوقف أنه خشي من تدليس ابن جريج. وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي فقيه الحجاز ترجمه ابن جر في طبقات المدلسين في الطبقة الثالثة وقال: (مشهور بالعلم والتثبت كثير الحديث وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدار قطني: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدل إلا فيما سمعه من مجروح)⁴.
- 3- علل أبو حاتم خشيته من هذا التدليس أن الحديث لم يُعرف عن أصحاب سهيل، وهذا يدل على أهمية معرفة أصحاب الراوي وتلاميذه الملازمين.

تنبيه:

ورد تصريح ابن جريج بالسماع من موسى بن عقبة من رواية حجاج بن محمد المصيصي⁵؛ فهذه لعلها لم تقع لأبي حاتم أو أنه لم يعتد بها، وكأن الاحتمال الثاني هو الأقرب، فقد أعله أيضاً بعدم سماع ابن جريج من موسى بن عقبة الإمام أحمد فيما نقله الدارقطني قال: (وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَ بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَفِيهِ وَهْمٌ. وَالصَّحِيحُ قَوْلُ وَهْبٍ، وَقَالَ: وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ ابْنُ جُرَيْجٍ دَلَّسَهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، أَخَذَهُ مِنْ بَعْضِ الضَّعَفَاءِ عَنْهُ، وَالْقَوْلُ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ 6).

¹ - هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، متروك؛ كما في "التقريب" (241) .

² - روايته أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (369/2) رقم (8818).

³ - ابن أبي حاتم، علل الحديث (5 / 406).

⁴ - ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 41)

⁵ - روايته أخرجه أحمد في مسنده (261 / 16)(104105) والترمذي في سننه (3433)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (397 م) والعقيلي في "الضعفاء" 2/156، والطبراني في "الدعاء" (1914)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (447)، والحاكم 536/1، والبيهقي في "الشعب" (628)، من طرق عن الحجاج بن محمد المصيصي، به.

⁶ - الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8 / 203).

3- وسمعت أبي وأبا زرعة في حديث حجاج بن أرطاة¹، عن عمرو بن شعيب، عن زينب السهمية، عن عائشة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه كان يتوضأ، ويقبل، ويصلي، ولا يتوضأ. فقالا: الحجاج يدلّس في حديثه عن الضعفاء، ولا يحتج بحديثه².

أقول: بالنظر في كلامهما وبعد دراسة الحديث أسجل ما يلي:

1- اقتصر أبو حاتم وأبو زرعة على هذه العبارة المختصرة أن الحجاج يدلّس عن الضعفاء، والحجاج بن أرطاة اختلف فيه أهل الجرح والتعديل كثيراً³، والذي يعيننا هنا كلام الرازيين فيه وأنه لا يحتج به عندهما.

2- في سماع الحجاج من عمرو بن شعيب عند الامامين نظر ففي المراسيل لابن أبي حاتم: حَدَّثَنَا أَبِي، ثَنَا أَبُو الدَّرْدَاءِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُيَيْبٍ، ثَنَا أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَجَّاجُ، مِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، وَالْبَاقِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهُ الْعَزُزِيُّ⁴.

3- بعد التخرّيج هناك روايات تدل على تدليس الحجاج وأنه لم يسمع من عمرو بن شعيب هذا الحديث ففي علل الدارقطني: (برويه عمرو ابن شعيب، عن زينب، عن عائشة، وزينب هذه مجهولة. حدث به عن عمرو بن شعيب: الحجاج بن أرطاة والعزمي، وهما ضعيفان. ورواه الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، بهذا الإسناد. حدث به عنه ابن أبي العشرين، وعثمان بن عمرو بن ساج. ورواه محمد ابن إسحاق، عن عمرو بن شعيب فقال: عن مجاهد، عن عائشة: أن النبي (ص) كان يقبل وهو صائم في رمضان، وهذا أصح من الذي تقدم، والله أعلم)⁵.

4- وسئل أبي عن حديث رواه سعيد بن المسيب⁶، عن نضرة بن أكرم: أنه تزوج بكراً، فإذا هي حبلى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لها الصداق بما استحلّت⁷ من فرجها، والولد عبد لك، فإذا فارجمها⁸، وقال بعضهم: وفرق بينهما.

ما وجه هذا الحديث عندك؟

¹ - روايته أخرجه أحمد في "مسنده" (62/6 رقم 24329)، وابن ماجه في "سننه" (503)، والدارقطني في "السنن" (142/1)، والبيهقي في "الخلافيات" (176/2 رقم 446).

² - ابن أبي حاتم، علل الحديث (1 / 566).

³ - انظر، الذهبي، ميزان الاعتدال (458/1).

⁴ - ابن أبي حاتم، المراسيل ص 48.

⁵ - الدارقطني، العلل، 162/15.

⁶ - روايته أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (10704)، والدارقطني في "السنن" (251/3)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (157/7) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار يقال له: بصرة، به. وفي رواية الدارقطني: «نضرة بن أبي نضرة الغفاري». وفي رواية البيهقي: «بصرة بن أبي بصرة الغفاري».

⁷ - قال المعلقون على علل الحديث لابن أبي حاتم (4 / 64) طبعة سعد حميد في ضبط هذه الكلمة: في (ش): «استحلّت»، ومثله في مصادر التخرّيج، وهو الجاذة، وفي (ف): «استحلّت» بلام واحدة مبنياً لما لم يُسم فاعله. وفي بقية النسخ: «استحلّت» بلام واحدة، وهو صحيح في العربية على البناء للفاعل، وهو من الاستحلال، وفي ضبطه وجهان:

الأول: «استحلّت» بفتح التاء الأولى والحاء، وتشديد اللام بعدها تاء مفتوحة، وهذا جارٍ على لغة أناس من بني بكر بن وائل؛ لا يفكّون التضعيف من الأفعال عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة، فيقولون في «رَدَّتْ»: رَدَّتْ، وفي «استحلّت»: استحلّت،، وهكذا؛ وهذه اللغة حكاها الخليل. والثاني: «استحلّت» بفتح التاء الأولى والحاء، وتسكين اللام بعدها تاء مفتوحة، والأصل: «استحلّت»، وحذفت اللام الأولى تخفيفاً، مع نقل حركتها إلى الحاء الساكنة قبلها، وهذه لغة فصيحة جاء عليها القرآن؛ كما في قوله تعالى: [الواقعة: 65] {فَطَلْتُمْ نَفْكَهُنَّ}، ويقولون في «أَحْسَنْتُمْ»: أَحْسَنْتُمْ.

⁸ - في مصادر التخرّيج: «فاجلدوها»، وفي بعضها: «فأقيموها عليها الحد. استقدته من طبعة العلل المشار إليها.

فأجاب أبي فقال: هذا حديث مرسل ليس بمتصل.

ورواه يحيى بن أبي كثير¹، عن يزيد بن نعيم، عن سعيد بن المسيب لا يجاوزه، مرفوع .
وما رواه ابن جريج²، عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب، عن نضرة بن أكرم - ليس هو من حديث صفوان بن سليم. ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم؛ لأن ابن جريج يدلّس عن ابن أبي يحيى عن صفوان بن سليم غير شيء، وهو لا يحتمل أن يكون منه³.
وبالنظر في تخريج الحديث وكلام أبي حاتم نلاحظ ما يلي:

- 1- أعل الإمام أبو حاتم الحديث بالإرسال وهو الصواب عنده.
- 2- أعل الطريق الموصول من رواية ابن جريج عن صفوان بن سليم باحتمال أن يكون ابن جريج قد دلّسه عن ابن أبي يحيى عن صفوان، وعلل أبو حاتم ذلك بأمرين الأول: أن ابن جريج له أحاديث دلّسها عن صفوان. والثاني: أن صفوان ثقة لا يحتمل أن يكون الخطأ - وهو وصل الحديث - منه.
- وهذا يوقفنا على طريقتهم في التعليل بالتدليس.
- 3- ومما يؤيد كلام أبي حاتم أن ابن جريج دلّس عن صفوان أن الحديث في مصنف عبدالرزاق عن ابن جريج، قال: حدثت عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار به⁴. فهو لم يسمع من صفوان هذا الحديث.
- 4- سبق أن بينت أن تدليس ابن جريج قبيل يدلّس عن الضعفاء والمتروكين، وهذه منها؛ فإبراهيم بن أبي يحيى متروك الحديث كما تقدم.
- 5- وقد تتابع العلماء على إعلال الحديث بتدليس ابن جريج لوجود هذه القرائن التي ذكرنا: فنقل الدارقطني في "سننه" عن عبد الرزاق قوله: (حديث ابن جريج، عن صفوان، هو: ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم)⁵.
- وقال البيهقي في "السنن الكبرى": (فهذا الحديث إنما أخذه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، وإبراهيم مختلف في عدالته)⁶.
- وقال عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى": (والإرسال هو الصحيح، وأيضاً فابن جريج إنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث)⁷.

¹ - روايته أخرجه أبو داود في "سننه" (2132)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (157/7).

² - رواه عنه عبد الرزاق، واختلف على عبد الرزاق فرواه أبو داود في "سننه" (2131)، والطبراني في "المعجم الكبير" (48/2 رقم 1243)، والدارقطني في "سننه" (250/3)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (157/7) والحاكم في "المستدرک" (183/2) من طريق عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار به.

³ - ابن أبي حاتم، علل الحديث (4 / 64).

⁴ - عبد الرزاق، المصنف (10705).

⁵ - الدارقطني، السنن (251/3).

⁶ - البيهقي، السنن الكبرى (157/7).

⁷ - عبد الحق الإشبيلي، "الأحكام الوسطى" (156/3).

وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" : (وله علة عجيبة، وهي: أنه حديث يرويه ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار، وابن جريج لم يسمعه من صفوان؛ إنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث؛ تركه: أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المبارك، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان وغيرهم)¹.

5- وسمعت أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق²؛ قال: حدثنا بقية بن الوليد؛ قال: حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال، فاحتسب ولم يشكو³ إلى الناس؛ كان حقا على الله أن يغفر له.

قال أبي: هذا حديث موضوع لا أصل له، وكان بقية يدلس؛ فظنوا هؤلاء أنه يقول في كل حديث: حدثنا، ولا يفتقدون الخبر منه⁴.

في هذا أمور:

1- حكم أبو حاتم على هذا الحديث بالوضع مع أنه ليس فيه راو كذاب، وهذا يدل على توسع مفهوم الوضع عند الأئمة النقاد⁵.

2- علل الوضع بتدليس بقية.

3- مع أن بقية صرح بالسماع هنا إلا أن الامام أبا حاتم أبطله، وهذا يدل على عمق عملية النقد وأن النقاد الأوائل توفر لهم وسائل للنقد يصعب وجودها عند من بعدهم.

4- بين ابن رجب معنى قول أبي حاتم عن تدليس بقية هنا فقال في "فتح الباري": (وقد ذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقية بن الوليد؛ أنهم يروون عنه عن شيوخه ويصرحون بتحديثه عنهم، من غير سماع له منهم)⁶.

5- وقال المعلقون على علل ابن أبي حاتم طبعة سعد الحميد: ومراده بقوله «لا يفتقدون الخبر منه»، أي: لا يثبتون من تصريحه بالسماع؛ لعدم معرفتهم بتدليسه، فيظنون أنه يقول في كل حديث: «حدثنا»، مع أنه دلس في بعض الأحاديث، ولم يصرح بالسماع، فما وجد في هذه الأحاديث من تصريح بالسماع فليس من بقية، وإنما هو من تصرف الرواة عنه⁷.

6- ولابن حبان كلام عجيب في تدليس بقية عن ابن جريج فقال: «... بقية عن ابن جريج في نسخة كتبناها بهذا الإسناد، كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان ضعيف عن ابن جريج فدلس عليه، فالتزق كل ذلك به»⁸.

¹ - ابن القيم، "تهذيب السنن" (60/3-61).

² - روايته أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (202/1)، والطبراني في "الكبير" (148/11 رقم 11438) وفي "الأوسط" (737).

³ - هكذا وقعت بإثبات الواو ولها وجه صحيح في العربية كما أفاد محققو العلل طبعة سعد الحميد (145/5).

⁴ - ابن أبي حاتم، علل الحديث (5 / 144).

⁵ - وجدت الحكم على حديث المدلسين بالوضع عند غير أبي حاتم منهم ابن حبان فقد ذكر في ترجمة بقية أحاديث موضوعة، وبقية إنما اشتهر بالتدليس.

انظر: ابن حبان، كتاب المجروحين 201/1، وعند ابن الجوزي كذلك في كتابه الموضوعات 271/2.

⁶ - ابن رجب، فتح الباري، (479/5).

⁷ - سعد الحميد وآخرون، هامش علل ابن أبي حاتم، (145/5).

⁸ - ابن حبان، كتاب المجروحين (202/1).

6 -وسألت أبي عن حديث رواه زياد بن الربيع¹ ، عن هشام بن حسان، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم بالإثمد عند النوم؛ فإنه يجلي البصر، وينبت الشعر؟ قال أبي: هذا حديث منكر، لم يروه عن محمد إلا الضعفاء: إسماعيل بن مسلم² ونحوه³، ولعل هشام بن حسان أخذه من إسماعيل بن مسلم؛ فإنه كان يدلس⁴. أقول:

- 1- استنكر أبو حاتم هذا الحديث، والمنكر عندهم له معانٍ منها: تفرد الضعفاء⁵.
- 2- استدلل أبو حاتم على وقوع التدليس بأن الحديث لا يعرف بهذا الاسناد الذي ظاهره الصحة لثقة رواته، وانما يعرف من رواية الضعفاء، ولذلك ألصق التدليس بهشام بن حسان أن يكون أخذه عن بعض الضعفاء.
- 3- ويؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم أن الطبراني روى الحديث في "الأوسط" من طريق زياد بن الربيع، عن هشام بن حسان، عن إسماعيل بن مسلم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا زياد بن الربيع»⁶.
- 4- ذكر الحافظ ابن حجر هشام بن حسان في كتابه طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة، وقال: وصفه بذلك علي بن المديني وأبو حاتم⁷.
- 7 - وسمعت أبي روى عن هشام ابن خالد الأزرق؛ قال: حدثنا بقية بن الوليد؛ قال: حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جامع أحدكم زوجته، أو جاريته، فلا ينظر إلى فرجها؛ فإن ذلك يورث العمى⁸.
- وعن ابن عباس؛ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصيب بمصيبة ، من سقم أو ذهب مال، فاحتسب ولم يشكو إلى الناس، كان حقا على الله أن يغفر له.
- وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تأكلوا بهاتين: الإبهام والمشيرة، ولكن كلوا بثلاث، فإنها سنة، ولا تأكلوا بخمس، فإنها أكلة الأعراب ؟
- قال أبي: هذه الثلاثة الأحاديث موضوعة، لا أصل لها، وكان بقية يدلس، فظنوا هؤلاء أنه يقول في كل حديث: حدثنا، ولا يفتقدوا الخبر منه¹.

¹ - روايته أخرجه ابن عدي في "الكامل" (195/3) .

² - روايته أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (23475) ، وابن ماجه في "سننه" (3496) ، والعقيلي في "الضعفاء" (92/1) .

³ - رواه أيضا غير اسماعيل بن مسلم : محمد بن اسحاق، أخرجه من طريقه الترمذي في "الشمائل" (52) ، و"العلل الكبير" (529) ، وأبو يعلى في "مسنده" (2058) ، و قزعة بن سويد أخرجه من طريقه الطبري في تهذيب الآثار (766) ، وسليمان بن خالد أخرجه من طريقه الطبراني في "الأوسط" (6151) ، و سلام بن أبي خبزة أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (304/3) جميعهم عن محمد بن المنكدر، به. قال الترمذي: «سألت محمدا عن هذا الحديث؟ فلم يعرفه من حديث محمد بن إسحاق» .

⁴ - ابن أبي حاتم، علل الحديث (6 / 17) .

⁵ -انظر: السخاوي ، فتح المغيث 250/1.

⁶ -الطبراني ، " المعجم الأوسط" (6056).

⁷ -ابن حجر، طبقات المدلسين(تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) (ص: 47).

⁸ - رواه ابن عدي في "الكامل"(75/2) ، وابن حبان في "المجروحين" (202/1) من طريق هشام بن خالد الأزرق، عن بقية به.

أقول:

- 1- سبق حديث لبقية في هذا البحث رقم (5) وعلة بالعلة نفسها.
- 2- أعل أبو حاتم الخبر بالتدليس رغم وجود التصريح بالسماع ، وأن هذا التصريح غير صحيح سببه تلاميذ بقية.
- 3- قال ابن عدي بعد روايته لهذه الأحاديث بهذا الإسناد: (حدثنا بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث آخر مناكير، وهذه الأحاديث يشبه أن يكون بين بقية وابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضعفاء؛ لأن بقية كثيراً ما يدخل بين نفسه وبين ابن جريج بعض الضعفاء أو بعض المجهولين، إلا أن هشام بن خالد قال: عن بقية، حدثني ابن جريج² .
- 4- وقال ابن حبان: (في نسخة كتبناها بهذا الإسناد، كلها موضوع، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان ضعيف عن ابن جريج فدلس عليه، فالتزق كل ذلك به)^{3,4}.
- 8- وسألت أبي عن حديث رواه الحسن بن عمرو الفقيمي وفطر والأعمش، كلهم⁵ عن مجاهد، عن عبد الله ابن عمرو - رفعه فطر والحسن، ولم يرفعه الأعمش - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل من يقطع فيصلها؟
- قال أبي: الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوع ، وأنا أخشى ألا يكون سمع هذا الأعمش من مجاهد، إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يرويه عن مجاهد مدلس⁶.
- أقول: بين أبو حاتم أن الأعمش قليل السماع من مجاهد وعامة روايته عنه مدلسة، وقد وافق جمع من أهل العلم أبو حاتم على هذا ، ففي شرح علل الترمذي : (الأعمش: قيل إنه لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث: قاله ابن المبارك عن هشيم.
- وذكر ابن أبي حاتم بإسناده، عن وكيع، قال: كنا نتبع ما سمع الأعمش من مجاهد فإذا هي سبعة أو ثمانية⁷.
- وحكى الكرابيسي أنه سمع علي بن المديني يقول: لم يصح عندنا سماع الأعمش من مجاهد إلا نحواً من ستة أو سبعة.

¹ - علل الحديث لابن أبي حاتم (6 / 140):

² - ابن عدي ،الكامل (75/2)

³ - ابن حبان ،المجروحين (1/202)

⁴ - قال ابن حجر في التلخيص الحبير (3/309): وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وخالف ابن الصلاح فقال : إنه جيد الإسناد، كذا قال وفيه نظر .

⁵ -أخرج روايتهم البخاري في "صحيحه" (5991) ، وفي "الأدب المفرد" (68) ، وأبو داود في "سننه" (1697) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان الثوري، عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، به. قال سفيان: «لم يرفعه الأعمش إلى النبي (ص) ، ورفع حسن وفطر» .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (2/190 رقم 6785) من طريق عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، به، مرفوعاً.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (605) ، والترمذي في "جامعه" (1908) عن ابن أبي عمر، كلاهما - الحميدي وابن أبي عمر - عن سفيان بن عيينة؛ قال: حدثنا بشير أبو إسماعيل وفطر بن خليفة، عن مجاهد، به، مرفوعاً.

وأخرجه الإمام أحمد (2/163 و 193 رقم 6524 و 6817) من طريق يعلى بن عبيد ووكيع ويزيد بن هارون، ثلاثتهم عن فطر، به، مرفوعاً

⁶ -ابن أبي حاتم ، علل الحديث (5 / 470)(2119).

⁷ -ابن أبي حاتم ، مقدمة الجرح والتعديل 1/227.

قال علي: وكذلك سمعت يحيى وعبد الرحمن يقولان في الأعمش¹.

ولكن الإمام البخاري لم يرتض هذا: قال الترمذي في علله: قلت للبخاري: يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث. قال: ربح، ليس بشيء، لقد عدت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها: حدثنا مجاهد².

لكن الذي يعيننا هنا رأي أبي حاتم وهو أن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث؛ إذن فتكون باقي رواياته عنه مدلسة، فلم يُعل أبو حاتم حديث الأعمش بالتدليس إلا لأنه لا يُعرف له عن مجاهد سماع إلا أربعة أحاديث.

وفي العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله :

(قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عن هي؟ قال: قال أبو بكر بن عيَّاش: قال رجل للأعمش: ممن سمعته في شيء رواه عن مجاهد، قال: مر كزاز مر بالفارسية حَدَّثَنِيهِ لَيْثُ عَنْ مُجَاهِدٍ³).

9-وسألت أبا عن حديث رواه الفريابي ، عن الثوري، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أُنْزِلَ لَهُ دَوَاءٌ؟

قال أبي: إنما أسند هذا الحديث المسعودي⁴، والربيع بن الركين⁵، وأبو وكيع⁶، وأما الثوري، فإنه لا يسنده إلا الفريابي⁷، ولا أظن الثوري سمعه من قيس؛ أراه مدلس⁸.

وبالنظر في كلام الامام أبي حاتم وتخريج الحديث تبين ما يلي:

- 1- ان الحديث أسنده عن قيس بهذا الاسناد إلى ابن مسعود مرفوعاً جماعة.
- 2- لم يعرف أبو حاتم الحديث عن الثوري عن قيس مسنداً إلا من طريق الفريابي، وكأني بأبي حاتم يُعل الرفع من هذا الطريق. والفريابي على ثقته إلا أنه يخطئ في حديث الثوري ففي شرح علل الترمذي: (-) ان الامام أحمد-ابتدأ فذكر الفريابي، فقال: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي. وقال العجلي: قال لي بعض البغداديين: أخطأ الفريابي في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان⁹.
- 3- والحديث يرويه عبد الرزاق عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود موقوفاً¹⁰.

¹ -ابن رجب ، شرح علل الترمذي (2/ 853)

² -الترمذي ، العلل الكبير ، 388/1

³ - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (1/ 255).

⁴ -أخرجه من طريقه أبو داود الطيالسي ، المسند(368)، والحاكم ، المستدرک (4/218)(7425).

⁵ -أخرجه من طريقه البزار ، البحر الزخار(3000)-(3002) والحاكم ، المستدرک (4/218)(7423)، وقال:صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

⁶ - وأبو وكيع هو: الجراح بن مليح الرؤاسي، وأخرج حديثه أبو القاسم البغوي ، الجعديات (2164).

⁷ -أخرجه من طريقه:النسائي ، السنن الكبرى (6863)، والبزار ، البحر الزخار (3003) وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ، إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ.

والطحاوي ، شرح معاني الآثار (4/ 326)

⁸ -ابن أبي حاتم ، علل الحديث علل الحديث لابن أبي حاتم (5/ 683)(2255).

⁹ -ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (2/ 725)

¹⁰ -عبد الرزاق ، المصنف (17144)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (9163).

4- شكك أبو حاتم في سماع الثوري من قيس بن مسلم لهذا الحديث ومال إلى أنه دلّسه، وقد وجدت ما يؤيد كلامه في رواية يرويها الثوري عن رجل عن قيس، أشار إليها الدار قطني في علله فقال: (يرويها قيس بن مسلم واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن مهاجر، وأيوب بن عايد الطائي، وأبو حنيفة، وأبو وكيع الجراح بن المليح، والمسعودي، عن قيس، عن طارق، عن عبد الله مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك قال الفريابي: عن الثوري، عن قيس بن مسلم. وقال عبد الرحمن بن مهدي: عن سفيان، عن رجل، عن قيس. وقيل: إن الثوري لم يسمعه من قيس، وإنما أخذه عن يزيد أبي خالد، عن قيس، وهو عنده مرسل....)¹.

10- وسألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة²، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في تخليل اللحية؟³
قال أبي: لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة، عن ابن أبي عروبة.
قلت: هو صحيح؟

قال: لو كان صحيحاً، لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر؛ وهذا أيضاً مما يوهنه⁴.
أقول:

- 1- أعل أبو حاتم هذا الحديث من هذا الطريق بتفرد سفيان بن عيينة مما يدل على أنه لا يقبل - عند أئمة النقد - أي تفرد حتى لو كان المتفرد مثل سفيان!!! ويمثل أبي حاتم قال الطبراني في "الأوسط": (لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، تفرد به سفيان)⁵.
- 2- أوضح أبو حاتم سبب التعليل أن الحديث ليس في مصنفات سعيد، فمن أين أتى به سفيان؟
- 3- فاضطر أبو حاتم للتعليل بالتدليس كونه لم يجد الحديث في مصنفات سعيد بن أبي عروبة، وليس لمجرد عنونة ابن عيينة.
- 4- يقول هذا أبو حاتم عن سفيان رغم أنه نادر التدليس ولا يدلّس في المشهور عنه إلا عن ثقة؛ ففي طبقات المدلسين (سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي الإمام المشهور فقيه الحجاز في زمانه كان يدلّس لكن لا يدلّس إلا عن ثقة وادعى بن حبان بأن ذلك كان خاصاً ووصفه النسائي وغيره بالتدليس)⁶.
- 5- وهذه طريقة في التعليل عجيبة تدل على أن اللحاق بهؤلاء القوم ليس سهلاً، وأن التعليل لا يقدر عليه إلا من كان مثلهم.

¹ - الدارقطني، العلل (28/6). وقال: ورفع صحیح.

² - روايته أخرجه الحميدي في "مسنده" (147) عن ابن عيينة، به.

ورواه الترمذي في "جامعه" (30) وابن ماجه في "سننه" (429) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، والطبراني في "الأوسط" (2395) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، كلاهما عن ابن عيينة، به.

³ - لفظ الحديث كما هو في مصادر التخریج - وهذا لفظ الترمذي - : عَنْ حَسَّانَ بْنِ بَلَالٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ: - أَوْ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: - أَتَخَلَّلَ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: «وَمَا يَمْنَعُنِي؟ وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ»،

⁴ - ابن أبي حاتم، العلل (1/487) (60)

⁵ - الطبراني، المعجم الأوسط (2395).

⁶ - ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 32).

6- والحديث أعله الامام البخاري في التاريخ الكبير ولكنه لم يوضح علته-كعادته في هذا الكتاب- فقال: (وقال ابن عيينة مرة: عن سعيد، عن قتادة، عن حسان، عن عمار، عن النبي (ص) ، ولا يصح حديث سعيد)¹.

11-وسألت أبي عن حديث رواه بقية، عن محمد بن عجلان، عن صالح مولى التومة²، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن صيام الدأداء . قال عمر بن حفص الوصابي³ : هو يوم الشك؟ قال أبي: هذا حديث منكر، ولم يذكر فيه بقية الخبر؛ فكأنه لم يسمعه وأخذه من غير ثقة⁴. أقول:

1- استتكر أبو حاتم هذا الاسناد والسبب أن بقية ليس من أصحاب محمد بن عجلان المعروفين، فلذلك أعله بالتدليس، وبقية مدلس مشهور بذلك كما تقدم أكثر من مرة.

2- وبعد التخريج صدق ما ظنه أبو حاتم فالحديث أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق بقية، عن علي القرشي، عن محمد بن عجلان، عن صالح مولى التومة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم به. وقال بعد أن ذكر أحاديث لعللي القرشي: (وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِهَذِهِ الْأَسَانِيدِ الَّتِي أَمْلَيْتُهَا يَرْوِيهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا، وَهُوَ مَجْهُولٌ يُحَدِّثُ عَنْهُ بَقِيَّةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ)⁵.

12-وسألت أبي عن حديث رواه أبو تقي هشام بن عبد الملك⁶، عن بقية؛ قال: حدثني ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أطيّب الكسب كسب التجار؛ الذين إذا حدثوا لم يكذبوا، وإذا أؤتمنوا لم يخونوا، وإذا وعدوا لم يخلفوا، وإذا اشتروا لم يذموا، وإذا باعوا لم يطرؤا، وإذا كان عليهم لم يمتلوا، وإذا كان لهم لم يعسروا ؟ قال أبي: هذا حديث باطل، ولم يضبط أبو تقي، عن بقية، وكان بقية لا يذكر الخبر⁷ في مثل هذا⁸. أقول:

1- حكم أبو حاتم على الحديث بالبطلان، والباطل عندهم يشمل الحديث الموضوع، وما لا أصل له، والمنكر، والخطأ الذي لا يصح بحال¹.

¹ -البخاري ، التاريخ الكبير (31/3)

² - قال المعلقون على علل ابن أبي حاتم طبعة سعد الحميد: كذا في جميع النسخ بلا همز، ويقال فيه: «مولى التومة» بالهمزة المفتوحة قبلها واو ساكنة، وهو الأشهر، و «التومة» أصلها: «التومة»؛ حذف الهمزة، وألغيت فتحها على الساكن قبلها، وهو الواو، وكلاهما وجهان صحيحان. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (653/1) .

³ - قال المعلقون على علل ابن أبي حاتم طبعة سعد الحميد: الظاهر: أنه الراوي لهذا الحديث عن بقية عند ابن أبي حاتم، فقد ذكر بقية من شيوخ الوصابي هذا في "تهذيب الكمال" (302/21).

⁴ -ابن أبي حاتم ، العلل (98/3)(725).

⁵ -ابن عدي، الكامل (314/6).

⁶ - أخرج روايته ابن عدي في "الكامل" (103/2) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (4513) ، وفي الآداب (787)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (796) .

⁷ - قال المعلقون على علل ابن أبي حاتم طبعة سعد الحميد : أي: كان بقية لا يذكر تصريحه بالسماع من ثور في هذا الحديث؛ وإنما يرويه بالعنعنة، وهو مدلس، ورواه أبو تقي، عن بقية بذكر التصريح بالسماع، وغلط عليه في ذلك.

⁸ -ابن أبي حاتم ، العلل (636/3)(1151).

- 2- علل أبو حاتم بأن هشام بن عبد الملك لم يضبط وأن ذكره للسمع في حديث بقية خطأ، رغم أن هشاماً هذا قال فيه أبو حاتم نفسه كما في الجرح والتعديل لابنه: كان متقناً في الحديث². وهذا يدل على عمق ودقة صنعة التعليل عند الأئمة النقاد. مع أن الحديث الحديث للوهلة الأولى رجاله ثقات.
- 3- علل أبو حاتم بهذه العلة أكثر من حديث لبقيّة بن الوليد رغم وجود التصريح بالسمع وأن هذا خطأ من تلاميذ بقية.
- 4- وأعل هذا الحديث أيضاً أبو زرعة وذلك في سؤالات البرذعي له عن مجموعة أحاديث بهذا الإسناد فقال: (كلها مناكير لم يقرأها علي، وأمرني فضربت عليها)³.
- 13- وسمعت أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق⁴؛ قال: حدثنا بقية بن الوليد؛ قال: حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال، فاحتسب ولم يشكو إلى الناس؛ كان حقاً على الله أن يغفر له.
- قال أبي: هذا حديث موضوع لا أصل له، وكان بقية يدلس؛ فظنوا هؤلاء أنه يقول في كل حديث: حدثنا، ولا يفتقدون الخبر منه⁵.
- أقول:
- 1- علل أبو حاتم أحاديث لبقيّة سبق أكثر من واحد منها.
- 2- حكم أبو حاتم على الحديث بالوضع رغم أنه ليس فيه راو كذاب، وإنما هو تدليس بقية، مما يدل على توسع مفهوم الوضع عند الأئمة النقاد.
- 3- أبطل أبو حاتم التصريح بالسمع وعلمه بأنه من تلاميذ بقية، كما سبق مراراً.
- 4- حكم أبو حاتم على الحديث في مكان آخر بالبطلان⁷، وهذا يدل على ترادف هذه المصطلحات عندهم أحياناً: الباطل، الموضوع، المنكر.
- 5- والحديث أعله كذلك ابن حبان فقال: (وقد روى بقية عن ابن جريج نسخة كتبناها بهذا الإسناد، كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان ضعيف عن ابن جريج فدلس عليه، فالتزق كل ذلك به)⁸.
- 6- والحديث رواه كلهم ثقات علته تدليس بقية.

1 - انظر: أحمد عبدالله ورياض حسين، الحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم الرزي دراسة تطبيقية، مجلة الميزان، جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الاردن، المجلد الثاني العدد الثاني ص300. وانظر: المعلمي، الأنوار الكاشفة ص7، ومقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني ص11.

2 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 66)

3 - سؤالات البرذعي لأبي زرعة 586/2

4 - روايته أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (202/1)، والطبراني في "الكبير" (148/11) رقم (11438) وفي "الأوسط" (737). وقال الطبراني في "الأوسط" عن هذا الحديث والذي بعده: «لم يرو هذين الحديثين عن ابن جريج إلا بقية، نقردهما بهما هشام ابن خالد»

5 - قال ابن رجب في "فتح الباري" (479/5): «وقد ذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقية بن الوليد؛ أنهم يروون عنه عن شيوخه ويصرحون بتحديثه عنهم، من غير سماع له منهم».

6 - ابن أبي حاتم، العلل (5/ 144) (1781).

7 - ابن أبي حاتم، العلل (2028).

8 - ابن حبان، المجروحين (202/1).

14- قال أبو محمد: وسمعت أبي قال: لا أعلم أنني عثرت على أبي هارون [البكاء] شيء¹ من حديث، إلا ما رواه عن الليث، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال: من اعتذر إليه أخوه فلم يعذره، فإن عليه من الإثم ما على العشار²، وصاحب المكس³.

فوجدت لهذا الحديث أصلاً بعد:

حدثنا أبو صالح كاتب الليث⁴، عن الليث، عن حدثه، عن أبي الزبير، عن جابر. فسكن قلبي، وظنت أن الليث لعله لم يذكر لهم الخبر، فأرسله لهم، فلم يضبطه أبو هارون⁵. أقول:

1- الحديث عن الليث عن أبي الزبير عن جابر لم يروه هكذا إلا أبو هارون البكاء، وأبو هارون هو موسى بن محمد، ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وروى عن الحسين بن الحسن قال: سألت يحيى بن معين عن أبي هارون البكاء الذي يكون بقزوين فقال: اعرفه، ليس هو ممن ينبغي أن يكتب عنه. وقال أبو حاتم: محله عندي الصدوق، قدم الشام فكتب عن صدقة بن خالد ويحيى بن حمزة ولا أعلم أنني عثرت عليه بشيء. وقال: سألت أبا زرعة عن أبي هارون البكاء فكلح وجهه⁶. قال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله، عن أبي هارون البكاء، فقال: ليس بثقة، ولا أمين، ولا كرامة، قيل له: من هذا يا أبا عبد الله؟ قال: رجل كان هاهنا⁷.

2- كان في نفس أبي حاتم شيء من رواية أبي هارون حتى وقف على رواية أبي صالح عن الليث عن حدثه. ففي الرواية الأولى تدليس عرفه أبو حاتم من الرواية الثانية التي فيها واسطة. ويمثل هذا يُعرف التدليس.

3- سمى أبو حاتم الإبهام إرسال، وهذا موجود في استعمال الأئمة النقاد: أطلقوا على الرواية التي فيها رجل مبهم، مرسل⁸.

النتائج:

يمكن أن أجمل أهم نتائج البحث بما يلي:

- 1- إن الراوي المدلس مختلف في الاحتجاج بخبره على أقوال كما ذكرت كتب المصطلح.
- 2- التعليل بالتدليس في علل ابن أبي حاتم قليل نادر؛ فعدد الروايات المعللة (14) رواية، مما يدل على أن القول برد عنعنة كل مدلس ليس دقيقاً من الناحية العملية.

¹ - قال محققو علل ابن أبي حاتم (6/ 213) بإشراف سعد الحميد: كذا في جميع النسخ، وفي الموضع السابق من "الجرح والتعديل": «بشيء»؛ وهو الجادة، لكن يخرج ما وقع في النسخ على أن «شيء» منصوب على نزع الخافض، وكُتِبَ على لغة ربيعة بحذف ألف تنوين النصب.

² - العشار: هو الذي يأخذ عشر أموال الناس ظلماً كما يصنع بعض الملوك، أو على ما كان يأخذه أهل الجاهلية. انظر "النهاية" (3/ 238-239).

³ - المكس: الضريبة التي يأخذها المكس، وهو العشار. "النهاية" (4/ 349).

⁴ - هو: عبد الله بن صالح. وروايته أخرجه الطبراني في "الأوسط" (8/ 283 رقم 8644) من طريق المطلب ابن شعيب، والبيهقي في "الشعب" (7985) من طريق الحسن بن بشر، كلاهما عن عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني إبراهيم بن أعين، عن أبي عمرو العبدى، عن أبي الزبير، عن جابر، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا أبو عمرو العبدى، ولا عن أبي عمرو إلا إبراهيم بن أعين، تفرد به الليث».

⁵ - ابن أبي حاتم، العلل (6/ 213)(2461).

⁶ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 8/ 160-161.

⁷ - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (3/ 415).

⁸ - ذكر هذا الحافظ ابن حجر في الإصابة في تعليقه على اسناد 441/2

- 3- الملاحظ أن رد حديث المدلس في علل ابن أبي حاتم كان بناء على وجود قرينة تدل على أنه لم يسمع، وقد يشير إلى وجود الرواية التي فيها الوسطة وقد لا يشير. وأن الرد ليس بمجرد العننة.
- 4- الروايات التي لم يُشر إلى وجود الوسطة فيها وجدت لها طرقات أو إشارة من علماء آخرين.
- 5- ومن قرائن التعليل بالتدليس أن يكون الراوي أكثر منه مشهوراً به غلب عليه.
- 6- ومن القرائن أن يقوم في نفس الناقد وجود خطأ في الرواية أو وهم، والإسناد ظاهر رواته ثقات فلا يجد سبباً سوى وجود تدليس من أحد رواته وأنه أسقط ضعيفاً.
- 7- إن المدلسين الذين أُعلت مروياتهم بالتدليس في علل ابن أبي حاتم عددهم قليل جداً، حيث بلغوا (7) رواية، وهم: ابن أبي العشرين، حجاج بن أرطاة، بقية بن الوليد، ابن جريج، هشام بن حسان، السفينان، وأكثرهم له روايات بقية بن الوليد وكان قد مهر بهذا واشتهر به. وكذلك ابن جريج وحجاج من المشهورين بالتدليس كذلك. ومع هذا فلم يذكر لهم إلا النزر اليسير.
- 8- رد أبو حاتم روايات لبقية مع أن فيها تصريحاً بالسماع وبيّن أنه خطأ، وهذا النوع من التعليل لا يقدر عليه إلا الأئمة الأوائل الذين عاينوا الروايات وأصول الرواة وخبروا هذا جيداً.
- 9- ومنهج الرازيان وعمل صاحبي الصحيح يؤيد القول إن الأئمة في الواقع التطبيقي لا يردون بمجرد عننة المدلس، فلا بد من وجود قرائن تقوم في ذهن الناقد تدل على وجود تدليس، والعننة المجردة من المدلس لا تضعف الحديث.

أهم التوصيات:

يوصي الباحث بالناية بمثل هذه الدراسات التطبيقية في كتب العلل الأخرى للنظر في طريقة الأئمة النقد في التعامل مع أحاديث المدلسين ومتى يعلنونها. وعلل الدار قطني مجال خصص للدراسة.

المراجع:

- البخاري، محمد بن إسماعيل، (د.ت)، التاريخ الكبير، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي وآخرون، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (د.ت) السنن الكبرى، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، 1990م، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، 1436 هـ - 2015 م، الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، ط1، مصر، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، 1995م، الجامع، تحقيق د، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، 1413 هـ - 1993 م، البر والصلة، تحقيق وتعليق وتقديم: عادل عبد الموجود، علي معوض، ط1، بيروت-لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، 1427 هـ - 2006 م، علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، السعودية-الرياض، مطابع الحميضي.

- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن، (د.ت) الجرح والتعديل، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن، 1983م، المراسيل، علق عليه أحمد عصام الكاتب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية .
- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، 1411 - 1990، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن حبان، أبو حاتم البستي، (د.ت) الثقات، (د.ط) دمشق، دار الفكر.
- ابن حبان، أبو حاتم البستي، (د.ت)، كتاب المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (د.ط)، حلب، دار الباز.
- ابن حبان، أبو حاتم البستي، 1993م، الصحيح، ترتيب ابن بلبان، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة .
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1984م، تهذيب التهذيب، ط1، دمشق، دار الفكر.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1986م، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، ط1، سوريا، دار الرشيد .
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1984م، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق د.ربيع بن هادي، ط1، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية .
- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، 1421 هـ - 2001 م، المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الخطيب، أحمد بن علي، (د.ت)، تاريخ بغداد، (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الخطيب، أحمد بن علي، 1986م، الكفاية في علم الرواية، تحقيق د.أحمد عمر هاشم، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، 1405 هـ - 1985 م، العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، الرياض، دار طيبة.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، 1424 هـ - 2004 م، السنن، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، 1382 هـ - 1963 م، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد، 1987م، شرح علل الترمذي، تحقيق د.همام سعيد، ط1، الزرقاء-الأردن، مكتبة المنار.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، 1983م، فتح المغيـث، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم، عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، المحقق: كوثر البرني، ط1، جدة / بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، تدريب الراوي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن، (د.ت)، علوم الحديث، تحقيق د.نور الدين عتر، (د.ط)، بيروت، دمشق، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، (د.ت)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، (د.ط)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

الطبراني، سليمان بن أحمد الشامي، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط1، القاهرة - دار الحرمين.

الطبراني، سليمان بن أحمد، 1413هـ، الدعاء، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية. الطحاوي، أحمد بن محمد سلامة، 1994م، شرح معاني الآثار، حققه محمد زهري النجار ومحمد سيد، ط1، الرياض، عالم الكتب.

ابن عبد البر، أبو عمرو يوسف بن عبدالله، 1411هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مجموعة من الباحثين، (د.ط)، المغرب، وزارة الأوقاف المغربية.

العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، 1970م، التقييد والإيضاح، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط1، دمشق، دار الفكر. ابن عساکر، علي بن الحسين بن هبة الله، 1995م، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (د.ط) دمشق، دار الفكر.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، 1404هـ - 1984م، الضعفاء الكبير، المحقق: عبد المعطي أمين قلججي، ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية.

العلائي، صلاح الدين بن خليل، 1986م، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، ط2، الرياض، عالم الكتب.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، 395هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1 1399هـ - 1979م. دمشق، دار الفكر

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، 1430هـ - 2009م، السنن، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، ط1، بيروت، دار الرسالة العالمية

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، 1414هـ، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر.

النسائي، أحمد بن شعيب، 1991م، السنن الكبرى، تحقيق د. عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

النسائي، أحمد بن شعيب، 1406هـ، عمل اليوم والليلة، المحقق: د. فاروق حمادة، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني، (د.ت) حلية الأولياء، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.

أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني، 1998م، معرفة الصحابة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، ط1، السعودية، دار الوطن.

قائمة المراجع المرومنة:

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, (d. D), the great history, investigation by Sheikh Abd al-Rahman al-Muallami and others, (d. T), Damascus, Dar al-Fikr.

Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Ibn Al-Hussein Bin Ali, (d.) Al-Sunan Al-Kubra, (d. T), Damascus, Dar Al-Fikr.

Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Bin Al-Hussein Bin Ali, 1990 AD, Sha`ab Al-Iman, edited by Muhammad Al-Saeed Bin Bassiouni Zaghloul, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Bin Al-Hussein Bin Ali, 1436 AH - 2015 AD, Disputes between Imams Al-Shafi'i and Abu Hanifa and his Companions, investigation and study: The Scientific Research Team of Al-Rawda Company, 1st Floor, Egypt, Al-Rawda Publishing and Distribution, Cairo - Arab Republic of Egypt

Al-Tirmidhi, Muhammad Bin Issa Bin Surah, 1995 AD, Al-Jami`, verified by Dr. (d. T), Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

- Ibn al-Jawzi, Jamal al-Din Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad al-Jawzi, 1413 AH - 1993 CE, Righteousness and Relation, investigation, comment and presentation: Adel Abdel Mawgoud, Ali Moawad, First Edition, Beirut-Lebanon, Cultural Books Foundation.
- Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin al-Mundhir al-Tamimi, 1427 AH - 2006 CE, the reasons for hadith, investigation: a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. / Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy, First Edition, Saudi Arabia - Riyadh, Al-Humaidhi Press.
- Ibn Abi Hatim, Abdul-Rahman, (d.) Al-Jarh and Al-Ta'deel, (D. T), Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
- Ibn Abi Hatim, Abdul Rahman, 1983 AD, Al-Maraseel, commented by Ahmed Essam Al-Kateb, First Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami
- Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Hamdawiya, 1411-1990, Al-Mustadrak Ali Al-Sahihin, edited by: Mustafa Abdel-Qader Atta, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ulmiyyah.
- Ibn Habbab, Abu Hatim Al-Basti, (dt) Al-Thiqat, (dt), Damascus, Dar Al-Fikr.
- Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, (d. T), The Book of the Married, The investigation by Mahmoud Ibrahim Zayed, (d. T), Aleppo, Dar Al-Baz.
- Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, 1993 AD, Al-Sahih, arrangement of Ibn Belban, edited by Sheikh Shuaib Al-Arna'out, 2nd Edition, Beirut, Al-Risalah Foundation
- Ibn Hajar, Ahmed bin Ali Al-Asqalani, 1984 AD, Tahdheeb Al-Tahdheeb, 1st Edition, Damascus, Dar Al-Fikr.
- Ibn Hajar, Ahmad Bin Ali Al-Asqalani, 1986 AD, Approving Al-Tahdheeb, Editing Muhammad Awama, First Edition, Syria, Dar Al-Rashid.
- Ibn Hajar, Ahmed bin Ali Al-Asqalani, 1984 AD, jokes on the book of Ibn Al-Salah, verified by Dr. Rabi` Bin Hadi, 1st Edition, Medina, Islamic University.
- Ibn Hanbal, Ahmad Ibn Muhammad Al-Shaibani 1421 AH - 2001 AD, Al-Musnad, the investigator: Shuaib Al-Arna'ut - Adel Morshed, and others, First Edition, Beirut, Al-Risala Foundation.
- Al-Khatib, Ahmed bin Ali, (d.), History of Baghdad, (d. T), Beirut, House of the Arab Book
- Al-Khatib, Ahmed Bin Ali, 1986 AD, The Sufficiency in the Science of Novel, edited by Dr. Ahmed Omar Hashem, 2nd Edition, Beirut, Dar Al-Kitaab Al-Arabi.
- Al-Daraqutni, Abu al-Hasan Ali bin Omar, 1405 AH - 1985 CE, the causes mentioned in the hadiths of the Prophet. Achievement and production: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi, 1st floor, Riyadh, Dar Taibah.
- Al-Daraqutni, Ali bin Omar bin Ahmed, 1424 AH - 2004 CE, Sunan, verified and corrected its text and commented on it: Shuaib Al-Arnaout, Hassan Abd Al-Moneim Shalabi, Abd Al-Latif Harz Allah, Ahmad Barhoum, 1st Edition, Beirut, Foundation for the message.
- Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaimaz, 1382 AH - 1963 CE, Balance of Moderation, edited by: Ali Muhammad al-Bajawi, First Edition, Beirut - Lebanon, Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing.
- Ibn Rajab Al-Hanbali, Abdulrahman bin Ahmad, 1987 AD, Explanation of the ilal of Al-Tirmidhi, edited by Dr. Hamam Saeed, 1st Edition, Zarqa - Jordan, Al-Manar Library.
- Al-Sakhawi, Shams Al-Din Muhammad bin Abdulrahman, 1983 AD, Fath Al-Moghith, 1st floor, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami
- Ibn al-Sunni, Ahmad bin Muhammad bin Ishaq bin Ibrahim, the Prophet's behavior today and night with his Lord, the Exalted, the Majestic, and his intercourse with servants, the investigator: Kawthar Al-Burni, 1st Edition, Jeddah / Beirut, the Qiblah House for Islamic Culture and the Foundation for the Sciences of the Qur'an.

- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr, (d. T), the narrator's training, investigation by Abd al-Wahhab Abd al-Latif, (d. T), Beirut, Dar al-Fikr.
- Ibn Al-Salah, Abu Amr Othman bin Abdul-Rahman, (d. D), Science of Hadith, verified by Dr. Nur al-Din Ater, (d. T), Beirut, Damascus, House of Contemporary Thought, and House of Thought..
- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, (d.), The Great Dictionary, edited by Hamdi al-Salafi, (d. T), Cairo, Ibn Taymiyyah Library.
- Al-Tabarani, Suleiman Bin Ahmed Al-Shami, Al-Mujam Al-Awsat, Edited by: Tariq Bin Awad Allah Bin Muhammad, Abdul-Mohsen Bin Ibrahim Al-Husseini, First Edition, Cairo - Dar Al-Haramayn.
- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, 1413 AH, supplication, verified by Mustafa Abdel-Qader Atta, First Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami.
- Al-Tahawi, Ahmed bin Muhammad Salama, 1994 AD, Explanation of the Meanings of Archeology, achieved by Muhammad Zuhri Al-Najjar and Muhammad Sayed, 1st Edition, Riyadh, The World of Books.
- Ibn Abd al-Barr, Abu Amr Yusuf bin Abdullah, 1411 AH, introducing the meanings and evidence in al-Muwatta, verified by a group of researchers, (d. I), Morocco, the Moroccan Ministry of Endowments.
- Al-Iraqi, Abdul Rahim Bin Al-Hussein, 1970 AD, Restriction and Clarification, Edited by Abdulrahman Muhammad Othman, 1st Edition, Damascus, Dar Al-Fikr.
- Ibn Asaker, Ali bin Al-Hussein bin Hibat Allah, 1995 AD, History of the City of Damascus, edited by Moheb Al-Din Abi Sa'id Umar Ibn Thamih Al-Omari, (d. I) Damascus, Dar Al-Fikr.
- Al-Aqili, Abu Jaafar Muhammad Ibn Amr Ibn Musa, 1404 AH - 1984 AD, Al-Da'fa Al-Kabeer, Investigator: Abd Al-Mu'ti Amin Qalaji, 1st Edition, Beirut, The Scientific Library House.
- Al-Alaei, Salah Al-Din Bin Khalil, 1986 AD, Jami Al-Tahseel fi Ahkam Al-Marasil, Editing by Hamdi Al-Salafi, 2nd Edition, Riyadh, The World of Books.
- Ibn Faris, Ahmad bin Faris bin Zakaria al-Qazwini al-Razi, 395 AH, Dictionary of Language Standards, edited by Abdul Salam Muhammad Harun, 1st Edition 1399 AH - 1979 AD Damascus, the house of thought
- Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini, 1430 AH - 2009 CE, al-Sunan, the investigator: Shuaib al-Arnaout - Adel Murshid - Muhammad Kamil Karah Belli - Abd al-Latif Harz Allah, 1st floor, Beirut, Dar al-Risala al-Alamiya
- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali, 1414 AH, Lisan Al Arab, 3rd Edition, Beirut, Dar Sader.
- Al-Nasa'i, Ahmad Bin Shuaib, 1991 AD, Al-Sunan Al-Kubra, edited by Dr. Abdul-Ghaffar Al-Bandari and Sayed Kesraoui, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami.
- Al-Nasa'i, Ahmad bin Shuaib, 1406 AH, worked today and night, investigator: Dr. Farouk Hamadeh, 2nd floor, Beirut, The Message Foundation.
- Abu Naim, Ahmad bin Abdullah Al-Asbahani, (d. D), Hilyat Al-Awliya, (d. T), Damascus, Dar Al-Fikr.
- Abu Naim, Ahmed bin Abdullah Al-Asbahani, 1998 AD, Knowledge of the Companions, Adel bin Yusef Al-Azzazi's investigation, First Edition, Saudi Arabia, Dar Al-Watan.